مقالة لنائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تيسير قبعة، حول مجزرة الحرم الابراهيمي والاستيطان وتأثيرهما على التسوية في الشرق الأوسط[1]

[1994/3/5]

تثير مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف في الخامس والعشرين من شهر شباط الماضي، العديد من التساؤلات بشأن عملية التسوية الجارية ومدى جدوى ومصداقية الاتفاقات المقعودة مع سلطات الاحتلال وادعائها السعي من أجل السلام وإنهاء الصراع على أسس عادلة.

وتعود أسباب تلك التساؤلات الى أن مسيرة مدريد – واشنطن – طابا – القاهرة، قد تجنبت وأجلت التفاوض بشأن القضايا الجوهرية للصراع العربي – الصهيوني، وفي مقدمتها قضية الاستيطان والمستوطنات.

ويشكل موضوع الاستيطان محوراً أساسياً في الصراع، شكل ولا يزال جوهر المشروع الصهيوني منذ بدايته وحتى الآن. فالاستيطان يمثل أداة مصادرة الأرض وقضمها وتهويدها، وبالتالي مصدراً لحرمان شعبنا من حقوق حرية التمتع بملكية الأرض التي تشكل مصدر الرزق ومجال النشاط والأمن والاستقرار. والاستيطان أيضاً هو إحدى الوسائل الفعالة للتهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين وافراغ الأرض المحتلة من أهلها، وتحويل من يتبقى منهم الى أيدي عاملة رخيصة يستغلها أرباب العمل الاسرائيليون ببشاعة. وهي أيضاً ذريعة اسرائيلية للأمن والمجال الحيوي للمستوطنين، وأسلوب ابتزاز سياسي لتسويغ مكاسب الغزو والاحتلال، ومن خلال فرض المزيد من "الحقائق المادية" الاحتلالية على الأرض.

نهجان

أدرك ويدرك جميع الفلسطينيين خطورة القضم الصهيوني للأرض الفلسطينية، واستخدام ذلك لفرض سياسة الأمر الواقع الاحتلالي المستديم، ولقد رسمت الأولويات التفاوضية الفلسطينية على أسس محددة من قبل المجلس الوطني والمجالس المركزية منذ قبيل مسيرة مدريد – واشنطن – طابا، ويأتي في مقدمتها معالجة ما يتعلق بملف الاستيطان وإيلائه الأولوية المطلقة.

والحقيقة وبغض النظر عن المواقف المعارضة والمتحفظة على العملية برمتها، لأسباب وجيهة بل جوهرية، فإن الجولات التفاوضية العلنية في واشنطن، قد حمل فيها الوفد المفاوض هذه المطالب. فلقد أبقى المفاوضون الفلسطينيون هذا الموضوع في كافة الأوراق الفلسطينية وجعلوه محوراً أساسياً في الجولات التفاوضية، على الرغم من التعنت الصهيوني ومحاولاته للالتفاف على المسألة وتأجيلها.

---

[1] **المصدر**: السفير، بيروت، 1994/3/5.

والاستغراب كل الاستغراب جاء في نتائج المفاوضات السرية في أوسلو، والمترجمة في الاعلان المبرم هناك. ففي حين كان الوفد المفاوض برئاسة د. حيدر عبد الشافي حريصاً على التقيد بأسس التفاوض الفلسطينية، خاصة إيلاء مسألتي المستوطنات والقدس الأهمية المركزية في البحث، تفاجأ الجميع بتأجيل الملفين الأساسيين من البحث في مفاوضات وإعلان أوسلو.

ومن المفيد الإشارة، الى ان الجولات التفاوضية في واشنطن والمشاريع الاسرائيلية المقدمة أبانها، تظهر حقيقة أن بعضها قد تضمن بعض مداخل ومفاتيح طرح الموضوعين برمتهما. وتذكيراً بالبرنامج الانتخابي لتجمع المعراخ في انتخابات الكنيست الأخيرة، يفيد بأن رابين قد وضع سياسته الاستيطانية على أساس التمييز بين ما اسماهما بـ "الاستيطان السياسي" و"الاستيطان الأمني"، مشككاً في جدوى الأول ومبيناً عدم جدواه من وجهة نظر تكتله والتحالف الذي لحق به في تشكيله حكومته.

أي ان الموضوع قد تم طرحه صهيونياً، الى حدود ان العديد من السياسيين الاسرائيليين البارزين / شمعون بيريز ونائبه يوسي بيلين وكذلك سكرتير عام حزبهما، وغيرهم قد اظهروا عدم جدوى العديد من المستوطنات. فبيريز مثلاً وهؤلاء يشككون في جدوى مستوطنة "نتساريم" المجاورة لمخيم النصيرات في قطاع غزة من حيث تكلفتها وحجمها واهميتها، وهي التي قبل المفاوض الفلسطيني ببقائها جاثمة بمستوطنيها، الذين لا يتجاوزون الثماني والعشرين يهودياً (؟!). ويكتب اليشع افرات في صحيفة هآرتس في 1993/10/17 ان نحو 81 مستوطنة هي 63,2 بالمائة من مجموع مستوطنات الضفة والقطاع بدون حسبان القدس، لم يكن تعداد كل منها حتى أواخر العام الماضي أكثر من ثلاثمائة مستوطن، مستنتجاً بأن "المستوطنات الصغيرة البعيدة عن مجال دولة إسرائيل، قد تقضي امرها".

وفي مقابل هذه الاعترافات الصهيونية التي يمكن استخدامها بشكل خلاق في العملية التفاوضية، والتقاطها كمداخل ومفاتيح تفاوتية، اختلفت القيادة الفلسطينية وانقسمت على نفسها. فمنها من تمسك بأولوية ملف الاستيطان والقدس في كافة المراحل التفاوضية، بمن فيهم بعض أعضاء الوفد المفاوض السابق، بينما انحنى المتنفذون للاملاءات والأولويات الصهيونية القائمة على تأجيل الموضوعين تحت ذريعة كسب الوقت فاسحين المجال لاستكمال المخططات الصهيونية الكبرى، التي تجعل منهما أمراً واقعاً مستديماً.

دولة يهودا وبؤرة الإرهاب في كريات أربع:

أثبتت المجزرة الوحشية في الحرم الابراهيمي الشريف في الخامس والعشرين من شباط الفائت، ان تأجيل الملف الاستيطاني ينطوي على المزيد من الأخطار المذكورة سابقاً، فالمستوطنات إضافة الى كونها الأداة والوسيلة والذريعة لمصادرة الأراضي الفلسطينية واستنزاف مواردها الطبيعية وخاصة المياه، فانها بؤرة توتر دائمة ومصدر للارهاب الصهيوني السفلي والمنظم وقنبلة موقوتة تهدد شعبنا بالقتل والارهاب والاضطهاد. فالمستوطنات اعشاش

للقتلة وللفاشيين الاسرائيليين، وفضاء لارباب التعصب الديني و"القومجي" و"العنصري" الصهيوني، ففيها يرتع أحفاد كاهانا. وفيما بينها يجوب المحرض والقاتل موشيه لوفينغر واتباعه. وفي إطارها تتكاثر الحركات الارهابية السرية العديدة، وهم الذين أعلنوا في تشرين الثاني عام 1988، عن اقامة "دولة يهودا" بقيادة المقتول كاهانا آنذاك، بكل ما يعنيه ذلك من اجهزة ودوائر وحتى من قوات عسكرية شبه نظامية ومخازن للسلاح.. الخ.

وقد مر اعلان "دولة يهودا" دون اكتراث، ولم يتم التعاطي معه على محمل من الجد، على الرغم من الفعاليات الاجرامية البشعة التي اقترفتها دوائر واجهزة هذه التشكيلة الاجرامية. وتقوم فكرة واستراتيجية تلك المنظمة/الدولة الارهابية، على أساس خوض حرب اجرامية واسعة ضد شعبنا في الداخل، والقيام بعملية "ترانسفير" شاملة في حال اقدام إسرائيل على أية خطوات تسوية في الضفة، وإعادة تقسيم الوطن الفلسطيني الى "دولة إسرائيل" و"دولة يهودا" كما حصل في التاريخ العبري القديم في فلسطين.

ولقد تمركزت النواة الصلبة لهذه التشكيلة الاجرامية في مستوطنة "كريات اربع" المقامة على أراضي مدينة خليل الرحمن. ففيها القيادات الرئيسية، وبداخلها تجري التدريبات العسكرية الارهابية، ومنها تنطلق سوائب الارهابيين ليعيثوا في الارض الفلسطينية ارهاباً وقتلاً وتدميراً. وليس من قبيل الصدفة، ان تكون الزمرة التي اقترفت مجزرة الحرم الابراهيمي الاخيرة وليست الآخرة، قد انطلقت من هناك.

و"كريات اربع" تلك، واحدة من فضاءات الارهاب المنظم الذي يعرفه القاصي والداني، وتمت مناقشة امره مراراً في أعلى هيئات سلطات دولة الاحتلال. فهل يجوز ان نترك هكذا بؤر ارهاب منظم على مقربة من احد اكبر تجمعات شعبنا..؟! وهل من المسؤولية الوطنية ان نترك ملف الاستيطان برمته على الحالة الموصوفة، الى ما يسمى بالمفاوضات النهائية التي لا ضمانات لاجرائها؟!

نحو اعادة النظر بمسيرة التسوية:

ان ادراكنا لحقيقة ووقائع الاخطار الراهنة والمنظورة للاستيطان الصهيوني يجعلنا نتسائل: هل يجوز لأي كان ان يتجاهل أساس الصراع ومسبباته والاخطار الكامنة والمتحفزة فيه؟ أي، هل يجوز لأي كان ان يؤجل البحث والبت النهائي بموضوع الاحتلال كتأجيل للصراع، وبالاستيطان كأحد أبرز نتائجه وأدواته؟! وإذا كان الطرف الفلسطيني قد ارتضى الدخول في المفاوضات بشروط مجحفة تحت ذريعة أخذه على حين غرة في أعقاب حرب الخليج، وما نتج عنها من خلل كبير في موازين القوى ونتائج مريرة ومدمرة على القضيتين الوطنية والقومية، فإن مجريات الأمور بعد ذلك والظروف المستجدة ونتائج عملية التفاوض ذاتها، تبين وتؤكد انه لا بد من اعادة النظر بمجمل شروط عملية التسوية.

ان مجزرة الحرم الابراهيمي وشهداءها وجرحاها وأسراها، تستصرخ فينا ما تم دفنه في أذهاننا وضميرنا الوطني، وفي مقدمة ذلك التمسك بوقف الاستيطان وازالة المستوطنات، التي هي ليست سوى الاحتلال الدائم بعينه، ومصدر الأخطار الجسيمة الجاثمة على أرواح الشهداء وجراحات الجرحى وآلام المعتقلين وذويهم. أفلا يستحق هذا ان نثوب الى الحقيقة وان نرتقي بأدائنا وسياستنا برمتها؟! أم ستبقى املاءات المفاوض الصهيوني وضغوطات أميركا حليفته الاستراتيجية وتهديدات اتباعها المحليين سيدة الموقف؟!

ان المسؤولية الجسيمة تستدعي منا الدعوة بالوقف الفوري للمفاوضات، وإعادة النظر في مسيرة مدريد – واشنطن – القاهرة – طابا، وتقييم ملامح وظروف المرحلة الجديدة، مرحلة ما بعد مجزرة الحرم الابراهيمي، والنظر مجدداً في برنامج الاجماع الوطني من قبل كافة الفصائل والمؤسسات والشخصيات الوطنية، بحيث يجري اعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس جديدة وصياغة برنامج وطني جديد، وإعادة جدولة الأولويات بأن تتصدرها مسألتا الاستيطان والقدس، والبحث في السبل الكفيلة بإعادة ملف القضية الى الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

ومن المنطقي، بعد المجزرة الدائمة في أعقاب مجزرة الحرم الابراهيمي على أيدي قوات الجيش النظامية، وازدياد وضوح الموقف الصهيوني في الجولات التفاوضية التي دارت في مدريد – واشنطن – أوسلو – القاهرة، بأن يستنتج القاصي والداني بأن الأسس المجحفة والظالمة وغير العادلة التي قامت عليها تلك المسيرة، قد اثبتت ليس فقط عدم جدواها، بل وخطورة التنازلات اللاوطنية التي تمخضت عنها، وتزيد من الأخطار التي تهدد القضية الوطنية برمتها في حال استمرارها. لذا فمن الضروري الاصغاء جيداً للمطلب الوطني العام، الداعي الى عدم العودة الى المفاوضات حتى تتم تصفية المستوطنات وترحيل المستوطنين، فلا سلام أبداً بوجود المستوطنات والمستوطنين، وبدون تحقيق مطلب الحماية الدولية لشعبنا الصامد تحت الاحتلال، ولا مفاوضات بدون الارتكاز على أسس وقرارات الشرعية الدولية بشأن قضيتنا الوطنية العادلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/